العدد (4075) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (29) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

يبدأ عمله مطلع الشهر القادم ويقدّم تقارير عن أداء جميع الوزارات

العراق يستعين بثاني فريق دولي لمراجعة تعاقداته منذ 2003

مذكّرات قبض بحقّ 9 وزراء و274 مديراً عاماً و60 عضو مجلس محافظة

□بغداد / محمد صباح

يبدأ ثاني فريق تحقيق دولي متعدد الجنسيات عمله مطلع الشهر المقبل لفحص عقود وتعاملات مؤسسات الدولة منذ العام ٢٠٠٣، سعياً لملاحقة الهدر المالي الذي تسبب به مسؤولون تنفيذيون.

وفي هذا الإطار تؤكد لجنة النزاهة أنّ الحكومة أهملت تقارير قدمها فريق دولي سابق تم التعاقد معه رسمياً.

لكن اللجنة تكشف عن صدور مذكرات قبض واستقدام بحق ١٨ وزيراً أو من هم بدرجة وزير، و ٢٧٤ مديراً عاماً ومن بدرجته، و٩ وكلاء وزراء، و٥ محافظين، و٣ رؤساء مجالس محافظات سابقين وحاليين، و٦٠ عضو مجلس محافظة.

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد أعلن، مؤخرا، عن البدء بتنفيذ خطة شاملة تستهدف محاربة الفساد من خلال تفعيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي يتولى رئاسته. وكشف عن استعانة الحكومة بخبراء دوليين لملاحقة رؤوس الفساد.

وكانت (المدى) قد كشفت، مطلع العام الجاري في شهر شباط الماضي، عن قيام فريق أممي، تساعده٧ لجان حكومية وبرلمانية وقضائية، بالعمل على استعادة الأموال العراقية المهربة عبر إجراء عمليات مسح لكل الملفات التي تتعلق بدخول وخروج الأموال في غضون عامين فقط.

وباشر الفريق الأممي البحث عن الأموال العراقية المهربة طيلة السنوات الماضية، وفقاً لاتفاق أبرمته حكومة العبادي مع الأمم المتحدة تلتزم، بموجبه، جميع الدول بالتعاون مع الحكومة العراقية لاسترجاع الأموال المهربة.

ويقول رئيس لجنة النزاهة البرلمانية النائب طلال الزوبعي ان"الفريق الدولي الذي استعانت به الحكومة لمحاربة الفساد يتكون من ٢١ محققا من جنسيات أمريكية وبريطانية ومن دول متعددة أخرى"، معتبرا ان"الفريق يهدف للقضاء على الفساد المستشري في مؤسسات الدولة".

واضاف الزوبعي، في تصريح لـ(المدى) أمس،"من مهام الفريق الدولي إعطاء الخبرة للأجهزة الرقابية ومكاتب المفتشين العموميين". وأكد أن"الفريق الدولي سيزود لجنة النزاهة وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والمفتشين العموميين بتقارير مفصلة عن التحقيقات التي سينفذها في كل المؤسسات".

وتابع النائب عن اتحاد القوى إن"عمل الفريق الدولي الذي وصل بغداد مؤخراً يعد مكملا للخبراء الدوليين السابقين، ولا يختلف عنه كثيرا". وأوضح أن"الفريق الجديد يركز على مساعدة المحققين العراقيين وتدريبهم لتنمية خبراتهم مع إعطاء تقييمات لأداء كل مؤسسات الدولة".

وأشار رئيس هيئة النزاهة الى أن"الفريق الاممي الجديد سيباشر عمله مطلع شهر كانون الأول المقبل، وسيشمل مراجعة شاملة وكاملة لكل عقود وملفات الدولة العراقية من عام ٢٠٠٣ مع متابعة عمل الأجهزة الرقابية".

وبشأن قوائم المطلوبين التي يتم تداولها مؤخرا، قال طلال الزوبعي"ستصدر مذكرات قبض لملاحقة بعض الفاسدين"، مؤكدا ان"الجهات الرقابية حققت بالاتهامات الموجهة ضد هولاء المسؤولين وثبت تقصيرها في الكثير من الملفات".

ويتحدث الزوبعي عن"وجود ١٨ مذكرة قبض بحق وزير أو من هم بدرجة وزير، وهناك قسم آخر عليهم مذكرات استقدام، وبعض منهم مازال هاربا خارج العراق".

ولفت الى"وجود مذكرات قبض بحق ٢٧٤ مديرا عاما، و٩ وكلاء او بدرجة وكيل وزير، و٥ محافظين، و٣ رؤساء مجالس محافظات سابقين وحاليين".

وكانت (المدى) قد كشفت، في أيلول الماضي، أن الفريق الدولي بالتعاون مع لجنة ثلاثية مشكّلة من مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة ولجنة النزاهة البرلمانية، وبعد مراجعة ٦٥٠ ملفاً لعقود سابقة، أصدر القضاء مذكرات قبض بحق خمسة محافظين سابقين وحاليين، وبأكثر من ١٨ وزيرا سابقا وحاليا أو من هم بدرجة وزير.

ويتابع رئيس هيئة النزاهة"هناك أكثر من ستين عضواً في مجلس محافظة عليهم مذكرات قبض، يضاف لهم عدد من النواب الحاليين ممن كانوا يشغلون مناصب تنفيذية في الحكومة السابقة"، لكنه رفض الكشف عن عدد النواب أو التهم الموجهة لهم.

على الصعيد ذاته، يؤكد النائب عقيل الزبيدي، عضو لجنة النزاهة البرلمانية، أن"الفريق الاممي جاء بطلب من قبل الحكومة". وأشار إلى أن"الفريق الاممي السابق قدم للحكومة تقارير مفصلة عن عمل كل الوزارات ورصد الكثير من المخالفات والخروق المالية والإدارية".

لكن الزبيدي أكد، في حديثه لـ(المدى) أمس، ان"تقارير المحققين الدوليين غير ملزمة للحكومة"، منوها إلى أن"الفريق الدولي الجديد سيحقق في عمليات فساد طالت أغلب وزارات الدولة العراقية في السنوات السابقة".

ويقول الزبيدي ان"الحكومة لم تول الاهتمام المطلوب لتقارير الفريق الدولي السابق التي كانت تتحدث عن هدر مليارات الدولارات".

عدد المدى في شباط الماضي

الاتحاديّة: آراء النوّاب محصّنة خلال الفصل التشريعي

بغداد / المدى

أكدت المحكمة الاتحادية، أمس الثلاثاء، ان الحصانة التي يتمتع بها أعضاء البرلمان تمنع اعتقالهم في حال ارتكبوا جنحة او جناية قبل رفع حصانة النيابية عنهم.

وقال أياس الساموك، المتحدث باسم المحكمة، إنها"عقدت جلستها بحضور الاعضاء كافة ونظرت طلباً من محكمة تحقيق الكرخ يخص إمكانية مقاضاة عضو مجلس النواب في حال ارتكابه جريمة تشكل مخالفة أو جنحة، بمناسبة نظرها دعوى تخص هذا الموضوع".

وأضاف الساموك، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان"المحكمة ذهبت في قرارها بالرقم (١٣٤/ ٢٠١٧) الى أن المادة (٦٣/ ثانيا/ أ) من الدستور أوردت مبدأ عاما وهو عدم جواز مقاضاة عضو مجلس النواب أمام المحاكم عما يدلي به من آراء أثناء مدة دورة الانعقاد الواردة في المادة ٥٧ من الدستور ونصها أن لمجلس النواب دورة انعقاد سنوية بفصلين تشريعيين أمدهما ثمانية أشهر...، أي ان عضو مجلس النواب يتمتع بالحصانة خلال دورة الانعقاد عما يدلي به من آراء ولا يتعرض للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك".

وأضاف المتحدث باسم المحكمة انها"اوضحت أن الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (٦٣/ ثانيا) من الدستور فصّلت الاحوال التي يجوز فيها إلقاء القبض على عضو مجلس النواب خلال مدة الفصل التشريعي ضمن دورة الانعقاد، إذا كان متهماً بجناية وبعد الحصول على موافقة الاغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب، باستثناء حالة ضبط من أعضاء مجلس النواب متلبساً بالجريمة المشهود في جناية حيث يمكن إلقاء القبض عليه مباشرة".

وأشار الساموك الى أن"القرار ذكر عدم جواز القبض على عضو مجلس النواب خارج الفصل التشريعي إلا إذا كان متهماً في جناية بعد أخذ موافقة رئيس مجلس النواب برفع الحصانة عنه وعندها ينفذ أمر القبض بحقه باستثناء حالة من ضبط من اعضاء مجلس النواب متلبساً بالجرم المشهود في جناية، فيمكن القبض عليه من دون موافقة رئيس مجلس النواب".

وتابع المتحدث أن"القرار أكد انه في حالة ارتكاب عضو مجلس النواب جريمة دون الجنايات عمّا أدلى به من آراء في اثناء الانعقاد المنصوص عليها في المادة (٥٧) من الدستور فإن المبدأ العام ورد في الفقرة (أ) من المادة (٦٣/ ثانيا) من الدستور يبقى مرعياً، حيث لا يجوز معه مقاضاة عضو مجلس النواب أمام المحاكم إلا اذا رفعت الحصانة عنه، تقديراً لما يقوم به من مهام تتعطل عند مقاضاته مندون موافقة مجلس النواب الذي له تقدير الحال وإنزال حكم الدستور عليه".

رئيس حكومة الإقليم يجدّد الدعوة إلى"حوار جادّ"

بارزاني لبغداد : نعم للحوار.. لا للشروط التعجيزيّة

بغداد / المدى

أكد رئيس إقليم كردستان المنتهية ولايته مسعود بارزاني، أمس، دعمه لاستئناف الحوار بين بغداد وأربيل بشأن أزمة الاستفتاء وبقية القضايا الخلافية بين الجانبين. ودعا الحكومة الاتحادية الى الابتعاد عن طرح"الشروط التعجيزية"، لإثبات جديتها لبدء المفاوضات.

وتشترط الحكومة الاتحادية، قبل بدء المفاوضات مع أربيل، إلغاء نتائج الاستفتاء، والتسليم الى الدستور بشأن سيادة الاراضي العراقية. وكان رئيس الجمهورية فؤاد معصوم كشف، الاسبوع الماضي، عن حوارات فنية"هادئة"، بين المركز والاقليم تمهيدا لبدء المفاوضات بشأن القضايا العالقة.

وقال بارزاني، خلال اجتماع مع أعضاء وكوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني في السليمانية وحلبجة امس،"نحن ندعم إجراء الحوار بين حكومة الإقليم وحكومة بغداد". واضاف"إذا كانت بغداد جادة في حل المشاكل عليها الكف بطرح شروط تعجيزية على طريق الحوار".

وتابع زعيم الديمقراطي الكردستاني، بحسب بيان اطلعت عليه (المدى)،"قبل إجراء الاستفتاء أعلنا بأن بغداد تعمل على إلغاء مكتسبات الشعب الكردستاني العادلة وإعادتنا إلى منطقة الخط الأخضر وهو الخط بين البيشمركة وجيش نظام البعث".

وبشأن المناطق المتنازع عليها، اتهم رئيس إقليم كردستان بغداد بأنها"كانت تخطط ضد كركوك حتى وإن لم نجر الاستفتاء"، مضيفاً إنه"لولا خيانة يوم ١٦ تشرين الأول لما نجحت تلك الخطة".

بدوره قال نيجيرفان بارزاني، رئيس حكومة كردستان، ان بغداد تخاطب الإقليم عبر"وسائل الإعلام". وشدد على ضرورة اعتماد"الحوار الجدي"في حلحلة القضايا والملفات المختلف عليها.

وقال رئيس حكومة الاقليم، خلال مؤتمر عقده في أربيل الإثنين، إن"الحكومة الاتحادية في بغداد ما زالت تخاطب الإقليم عبر وسائل الاعلام وتعتقد أن المشاكل بين بغداد وأربيل يجب أن تحل بحوار جدي".

وتابع بارزاني أن"المسؤولين في بغداد لغاية الآن غير مستعدين للحوار ويطالبوننا بتسليمهم المعابر الحدودية والمطارات ولا نعرف ماذا يقصدون بالتسليم"، متسائلاً"أليس الكردي الذي يعمل في المعابر الحدودية والمطارات عراقيا؟ هل يريدون أن يأتوا بموظفين يتحدثون اللغة العربية؟".

ودعا رئيس وزراء الاقليم، يوم الاحد، الحكومة الاتحادية الى إلغاء ما وصفها بـ"العقوبات"التي فرضتها على اربيل عقب إجراء الاستفتاء في ايلول الماضي. واكد ان قرار المحكمة الاتحادية يقضي بإزالة الآثار المترتبة على الاستفتاء.

في سياق ذي صلة، اعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني، الثلاثاء، مطالب حل حكومة إقليم كردستان وتشكيل حكومة مؤقتة بدلاً عنها ستتسبب بمشاكل كبيرة.

وقال المتحدث باسم الحزب محمود محمد، خلال مؤتمر عقده امس، عقب اجتماع مشترك مع وفد حكومة الإقليم إن"اجتماع اليوم، يهدف لتحقيق وحدة الصف، كما تم بحث المطالب المقدمة بشأن الحكومة وكيفية مواجهة التحديات الراهنة".

وأضاف محمد أن"إجراء الانتخابات عاجلاً أم آجلاً يتطلب وجود التوافق، ونحن في الحزب الديمقراطي نفضل إجراء انتخابات الإقليم قبل موعد الانتخابات العراقية".

وتابع القيادي في الديمقراطي الكردستاني"لم يتم تحديد أي موعد لإجراء الانتخابات، وحسم هذا الأمر يعتمد على الاجتماعات التي تجريها رئاسة حكومة إقليم كردستان مع جميع الأطراف السياسية"، لافتا الى ان"الحزب الديمقراطي يدرس المشروع الذي قدمته حركة التغيير لنرد عليه في وقت لاحق"، مشيراً الى ان"مطالب حل حكومة إقليم كردستان وتشكيل حكومة مؤقتة بدلاً عنها سينجم عنها حدوث مشاكل"كبيرة".

الادّعاء العام يدعو لإخباره عن جرائم الفساد في الدوائر

البرلمان متمسِّك بحقّه الدستوري في مراقبة السلطة التنفيذيّة

بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، أن مراقبة ومحاسبة الجهات التنفيذية هي مسؤولية كفلها الدستور للبرلمان، داعياً الى تكامل أدوار السلطات في الجانب الرقابي.

جاء ذلك، خلال اجتماع عقده الجبوري، أمس، برؤساء اللجان ومكاتب المفتشين العموميين وهيئة النزاهة، بعد يوم واحد من تصويت مبدئي للبرلمان على إلغاء مكاتب المفتشين العموميين.

وقال الجبوري خلال لقائه رؤساء اللجان ومكاتب المفتشين العموميين وهيئة النزاهة، بحسب بيان لمكتبه تلقته (المدى)، إن"مجلس النواب هو صاحب الحق الدستوري في مراقبة عمل الجهات التنفيذية ومحاسبتها إن لزم الأمر، وهذا لا يعني بالضرورة إلغاء دور وجهود الجهات الرقابية الأخرى ولكن يبقى مجلس النواب هو السلطة التي يعول عليها في الرقابة والمحاسبة".

وأضاف رئيس البرلمان، أن"الأدوار بين السلطات هي أدوار تكاملية وأن النتائج يمكن تحديدها من خلال مدى تطبيق كل سلطة لدورها بما يعزز ويضمن نجاح دور السلطة الأخرى"، مؤكداً أن"تصويت مجلس النواب على مقترحات أو مشاريع القوانين يأتي ضمن سياقات وصلاحيات دستورية وإجراءات حددها النظام الداخلي للمجلس".

وأشار الجبوري الى أنه"لا يمكن إنكار دور الجهات الرقابية الأخرى ضمن المؤسسة التنفيذية لما لها من رؤى ووجهات نظر وتبلورت بفعل قربها من صانع القرار في الوزارة أو المؤسسة، ولكن ينبغي أيضاً أن يأخذ مجلس النواب دوره ضمن صلاحياته وسياقاته الدستورية".

على صعيد ذي صلة، طالب الادعاء العام، أمس الثلاثاء، دوائر الدولة ووزاراتها بضرورة إخباره عن الجرائم المتعلقة بالمال العام والفساد. جاء ذلك بعد يوم من تصويت مجلس النواب على تعيين موفق محمود العبيدي لشغل منصب رئاسة الادعاء العام.

وقال القاضي عبدالستار بيرقدار، المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن"رئاسة الادعاء العام جددت الإعمام الذي بعثته عام ٢٠١٤ بخصوص إخبارها بالجنايات والجنح المتعلقة بالمال العام وحالات الفساد الإداري والمالي".

وأضاف بيرقدار ان"الادعاء أوصى بتشكيل اللجان والهيئات والمجالس لمتابعة الأحكام والقرارات القضائية غير المنفذة أو التي تعطل تنفيذها والإخبار عن اسم الموظف الممتنع عن التنفيذ مع تزويد الادعاء بالمستمسكات اللازمة ليتسنى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة على وفق أحكام قانون العقوبات العراقي".

وأوضح المتحدث باسم مجلس القضاء ان"الادعاء العام أرسل إعماما إلى الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بغية مكافحة الفساد الإداري والمالي".

وفي سياق متصل، اعلنت هيئة النزاهة، المصادقة على قرارات صادرة بحق مسؤولين مدانين بالفساد بينهم مدراء سابقون بوزارة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات.

وقالت الهيئة، في بيان لها أمس، ان"الهيئة التمييزيَّة الجزائيَّة في رئاسة محكمة استئناف بغداد، صادقت على قرار الحكم الصادر بحق المدانين (سيامند زيد أحمد عثمان) و(برهان شاوي مجول التميمي) المديرين التنفيذيَّين السابق والأسبق لهيئة الإعلام والاتصالات، الذي يقضي بالحبس وفقاً لأحكام المادة ٣٣١ من قانون العقوبات وبدلالة موادِّ الاشتراك ٤٧ و٤٨ و٤٩ منه".

وأضافت انه"تمت المصادقة على قرار الحكم الغيابيِّ الصادر بحقِّ المدان (رياض محسن حسن العاني) المدير العامِّ السابق للدائرة الإداريَّة والماليَّة في وزارة الماليَّة بالحبس استناداً لأحكام المادة ٣٣٠ من قانون العقوبات"، مُبيِّنةً أنَّه"تمَّت المصادقة أيضاً على حبس المدان (سامي أحمد جميل الشيخلي) الرئيس السابق للهيئة الإداريَّة لنادي الجيش الرياضيِّ وفقاً لأحكام المادة ٣٣١ من قانون العقوبات".

وتابعت أن"الهيئة التمييزية الجزائية في رئاسة محكمة استئناف بغداد، صادقت أيضاً على خمسة قرارات أحكام صادرة بحقِّ المدانة (حياة مهدي جواد تقي الصرَّاف) مديرة التسجيل العقاري السابقة في محافظة كربلاء، القاضية بالحبس وفقاً لأحكام المادة ٣٣١ من قانون العقوبات، إضافة إلى تصديق قرار الحكم بإدانة المُتَّهمة (ريام حامد عباس) مسؤولة خدمة الزبائن في مصرف إيلاف الإسلاميِّ بالحبس وفقاً لأحكام المادة ٤٥٣ من قانون العقوبات".

اتفاق لتقاسم مناصب الطوز برعاية هادي العامري

مجلس كركوك يختار رئيساً مؤقتاً لإدارة جلساته

بغداد / المدى

عقد مجلس محافظة كركوك، أمس الثلاثاء، جلسته الاعتيادية بنصاب قانوني مكتمل، فيما تغيب عنها رئيس مجلس المحافظة وكالة ريبوار طالباني واعضاء كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وشهدت الجلسة اختيار جمال مولود بابير، لإدارة الجلسة، كرئيس للسن.

وقال مجلس محافظة كركوك، في بيان اطلعت عليه (المدى)، ان اجتماعه"ناقش الاشكاليات الحاصلة في المسائل المتعلقة بالامور الادارية والمالية للمجلس". واشار المجلس الى انه"نظر بمقترحات قدمها عدد من الاعضاء وتقرر بالاجماع تخويل جمال مولود بابير، رئيس اللجنة المالية لتمشية الامور الادارية والمالية للمجلس والاستمرار بذلك لحين معالجة الفراغ الاداري الحاصل في المجلس خدمة للصالح العام".

واكد بابير، في وقت لاحق، ان"المجلس كركوك اجتمع وتم تكليفي بمهام رئيس مجلس محافظة كركوك بصورة مؤقتة لتمشية الامور المالية للمجلس".

وعقد مجلس محافظة كركوك، يوم الثلاثاء، الماضي، جلسته الاولى ما بعد احداث انتشار القوات الاتحادية في مدينة كركوك والمناطق المتنازع عليها في منتصف تشرين الاول الماضي.

وحضر الجلسة اعضاء المكون التركماني والعربي والاتحاد الوطني الكردستاني وسط مقاطعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. ووصفت الجلسة بـ"الشكلية"والتي استمرت اقل من نصف ساعة.

وكان رئيس مجلس المحافظة وكالة، ريبوار طالباني، دعا في الـ١٧ من الشهر الحالي، الى استئناف انعقاد جلسات المحافظة من دون تحديد مكان انعقادها، لكنه دعا عشية انعقاد جلسة الثلاثاء الماضي، الى تأجيلها بذريعة"الاتفاق على تحديد مكان انعقاد الجلسة".

في سياق متصل، أفضى اجتماع عقد بين الامين العام لمنظمة بدر هادي العامري ومحافظ صلاح الدين، وحضره ممثلون عن المكون التركماني والعربي، الى الاتفاق على توزيع المناصب الادارية في القضاء.

وشهد الاجتماع، الذي غاب عنه ممثلو الكرد، الاتفاق على إسناد منصب قائممقام قضاء الطوز الى المكون التركماني ومنصب رئيس المجلس الى المكون العربي.

وذكر بيان لمنظمة بدر، حصلت (المدى) على نسخة منه، أن"القيادي في الحشد الشعبي هادي العامري وأمين عام المنظمة، عقدا الثلاثاء، اجتماعا مع محافظ صلاح الدين أحمد الجبوري بحضور عضو مجلس صلاح الدين والقيادي في الحشد مهدي تقي، لتقريب وجهات النظر بين مكونات المحافظة، وحسم ملف إدارة قضاء طوزخورماتو بين مكوناته".

وأضاف البيان ان"منصب قائممقام الطوز من حصة التركمان، حيث تم ترشيح حسن زين العابدين قائممقاماً للقضاء، ومنصب رئاسة مجلس القضاء من حصة القومية العربية ومنح الكرد منصباً سيادياً".